منهج الشيخ نور الدين عِتْر
في كتابه "منهج النقد في علوم الحديث"

د. راوية نور الدين عِتْر
عضو هيئة التدريس في كلية الشريعة بجامعة دمشق
دمشق (سورية)
d.Rawia.Eter@gmail.com

ملخَّص البحث

إنَّ استمرار العلماء في الكتابة في العلوم الشرعية إلى وقتنا هذا رغم وجود إرث ضخم لم تشهد الإنسانيةُ له مثيلاً في كل علم منها؛ هو ضرورةٌ علميةٌ تحتمها عوامل عديدة، مثل: الابتكار في التبويب والترتيب، والصياغة المناسبة لأبناء كل زمان، وزيادة توضيح الغوامض، ورد الشُّبهات التي تَرِدُ على الأذهان نتيجةَ التأثر بالمستشرقين أو غيرهم، وغير ذلك. ومن أهَمِّ الكتب المعاصرة في علوم الحديث – أو علم مصطلح الحديث – التي بلغت الذروةَ، هو: كتاب "منهج النقد في علوم الحديث" للعلامة الجليل الشيخ الدكتور نور الدين عتر الحلبي. وهذا البحث يتناول دراسةً تحليليةً لهذا الكتاب القيّم، ويتكوَّن من مقدمةٍ وأربعة مباحث، وخاتمةٍ، وفهرسٍ للمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: المنهج. العلوم. الحديث. النقد. نور الدين. عتر.

المقدّمة:

الحمد لله الذي أكرم آخر الأمم بأحسن الحديث، وجعل مفاتيح تبيينه في السنة والحديث، واختصها بالخصوصية الفائقة لصيانة حديث خاتم أنبيائه ورسله بعلم مصطلح الحديث، وألهم العلماء الربانيين خدمة هذا العلم العظيم والتعمق فيه على مدى الأزمان في القديم والحديث. وصلَّى الله وسلَّم على خيرته من خلقه ونخبته من بريته رحمته للعالمين، سيدنا محمد بن عبد الله الأمين، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن من إكرام الله تعالى لهذه الأمة ومن معجزات خاتم أنبيائه ورسله سيدنا محمد ﷺ حملة العلم المخلصين الذين ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين؛ فبذلك يكون تمام حفظ الذكر الحكيم الذي تكفل الله تعالى به، وبذلك يكون تحقيق قول النبي ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء»[1] وقوله: ﷺ: «مثل أمتي مثل المطر لا يُدرى أوله خير أم آخره»[2]، ولم يقتصر كثير العلماء الربانيون على آثارهم في الصدور، بل أبقوها مخلدة في السطور، فعكفوا على الكتابة والتصنيف والتأليف بما فيه خدمة الدين على مر العصور قديماً وحديثاً.

ومما لا يخفى على المتخصِّصين في العلوم الشرعية أن استمرار العلماء في الكتابة في العلوم الشرعية إلى وقتنا هذا رغم وجود إرث ضخم لم تشهد الإنسانية له مثيلاً في كل علم منها؛ هو ضرورة علمية تحتمها عوامل عديدة، مثل: الابتكار في التبويب والترتيب، والصياغة المناسبة لأبناء كل زمان، وزيادة توضيح الغوامض، ورد الشبهات التي ترد على الأذهان نتيجة التأثر بالمستشرقين أو غيرهم، وغير ذلك. ومن أهم الكتب المعاصرة في علوم الحديث – أو علم مصطلح الحديث – التي بلغت الذروة وحازت القصب المعلى كتاب "منهج النقد في علوم الحديث" للعلامة المحدِّث المؤلِّف المحقِّق العالِم المربِّي الشيخ الجليل الدكتور نور الدين عِتْر حفظه الله تعالى وألبسه ثوب العافية، إذ الكتاب قطعةٌ من فؤاد المؤلِّف، وخلاصةٌ من علمه.

وقد تشرّفتُ بكتابة هذا البحث دراسةً تحليليةً له للمشاركة به في المؤتمر السنوي الدولي الرابع للسنة النبوية، والذي يعقده معهدُ دراسات الحديث الشريف في الكلية الجامعية الإسلامية العالمية بسلانجور في ماليزيا تحت عنوان: "منهجية التنصنيف والتأليف عند علماء الحديث قديماً وحديثاً".

---

١ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم، برقم: (٣٦٤١)، والترمذي في جامعه، أبواب العلم، باب ما جاء في فضل الفقه، برقم: (٢٦٨٢)، حيث صحيح.

٢ أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الأمثال، برقم: (٢٨٦٩)، وقال: "حسن غريب".

والبحثُ يتكوَّن من مقدمة تحتوي على أهمية البحث وسبب اختياره مع الدراسات السابقة، وأربعة مباحث: مبحث تمهيدي عن المؤلِّف، المبحث الأول: التعريف بالكتاب، وتبويبه ومصادره، المبحث الثاني: منهج المؤلِّف في كتابه، المبحث الثالث: القيمة العلمية للكتاب، راجيةً من الله تعالى القبول، وأسأل الله عزَّ وجلَّ أن يكون هذا بدايةً لسلسلة من المؤلفات حول المؤلِّف الجليل وكتبه الرائدة، أرجو أن أكون وُفِّقْتُ في هذا البحث، راجية الإفادة من أهل القدرة على الإفادة، متمثلة قول القائل:

إن تجد عيباً فسد الخللا   جل من لا عيب فيه وعلا

أهمية البحث:

١) إبراز ديمومة العمل العلمي الموضوعي الدقيق في علوم الحديث في العصور جميعها.

٢) ضرورة تسليط الضوء على سِفر جليل في هذا الفن، اتُّخذ مرجعاً من قبل طلاب هذا العلم، ومنهجاً في كثير من الجامعات المرموقة.

٣) المكانة الكبيرة لمؤلفه، إذ هو عَلَمٌ جليلٌ في الحديث الشريف وعلومه، وله كذلك باعٌ كبيرٌ في التفسير وعلومه، تدريساً وتصنيفاً وبحثاً وتحقيقاً، وتبحَّر في باقي العلوم الشرعية.

أسباب اختيار البحث:

١) الرغبة في إتمام الاستفادة من هذا الكتاب المتفرد ببيان منهجه وخصوصيته.

٢) رغبة شخصية في الوفاء بجزء بسيط من حقوق علمية للمؤلِّف (فضيلة سيدي الوالد) الذي أنعم علي بتحبيب سيد الأنام عليه الصلاة والسلام وحديثه لقلبي، وسَمَّاني "راوية" تَيَمُّناً برواة الحديث، فلعل هذا البحث يكون بدايةً لسلسلة من أبحاث حول كتبه الأساسية في الحديث الشريف وعلومه.

٣) سَدُّ ثغرة؛ إذ لم يفرد هذا الكتاب ببحث حسب علمي، سوى بُحَيث صغير لا يفي بالغرض، قدم في أبحاث السنة الأولى للماجستير في جامعة دمشق وسوف أتكلم عنه آنفاً.

٤) يقول العالم الأزهري الجليل الدكتور محمد محمد أبو شهبة في تقريظه لكتاب "منهج النقد في علوم الحديث": "وإن من يبتكر هذا النظام البديع لعلوم الحديث ويقارع المستشرقين وأضرابهم بهذه الحجج الباهرة، وبهذا البيان الساطع والفكر النير ينبغي أن يعطى حقه ويعرف فضله، وينتفع به"[١]، وأرجو أن يكون هذا البحث سبباً للاستزادة من نفع هذا الكتاب ومعرفة قدر مؤلفه.

[١] عِتْر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، ص ١١.

الدراسات السابقة:

نظراً للمكانة العلمية والدينية لفضيلة المؤلِّف، ولما أسداه من مؤلفات وخدمات علمية جليلة تلقاها أهل العلم والفضل بالقبول والاحترام؛ فإن هنالك أبحاثاً حوله بشكل عام وبعضها حول جهوده في علم الحديث الشريف، وثمة بحث قُدِّمَ كحلقة في السنة الأولى مرحلة الماجستير في دمشق بعنوان: "الأستاذ الدكتور نور الدين عِتْر وكتابه منهج النقد في علوم الحديث".

في تلك الأبحاث جميعها جهود مشكورة لا تُنكَر، وفوائد علمية واضحة، غير أنها كأي عمل بشري لا تخلو من النقص والتقصير، وتشترك في خلوها من العمق في البحث، والوقوف عند الوصف في درجته الدنيا، أعني به الوصف التشخيصي دون تحليل أو مقارنة، وهذا لا يعني الغض من شأنها إنما غرض أولئك الأفاضل ما كان الدراسة التحليلية كغرضي في هذا البحث فلن نلزمهم ما لم يلتزموه، والله أعلم.

وسأتحدَّث عن كلٍ من تلك الأبحاث باختصار حسب المقام مرتبةً زمنياً:

١) رسالة ماجستير قُدِّمَتْ لجامعة دمشق (عام ٢٠٠٧م) بعنوان: "الدكتور نور الدين عِتْر وجهوده في علوم الحديث" للأستاذ عبد العزيز خلف: تعرَّض فيه لدراسة كتاب "منهج النقد في علوم الحديث" في سبع وعشرين صفحة، سأخصها بالكلام فحسب. فيها فائدة علمية بلا ريب، إلا أن شأنها شأن بقية ما سأذكر من أبحاث كما أسلفت، فتجد سرداً بحتاً لمعلومات الكتاب مع شيء من فوائد ذلك، مع بعض الأخطاء العلمية في هذا البحث، كاعتباره توضيح المؤلِّف – حفظه الله تعالى – في منهج النقد لاختلاف المصطلحات بين المتقدمين والمتأخرين اعتباره ذلك تحرير محل نزاع[1]، وتقصيره في تلخيص بعض المسائل التي تعرض لها من الكتاب مثل الرد على شبهة عدم كتابة الحديث الشريف، واضطرابه في بعض المسائل، ويبقى الكتاب باكورة الأعمال التي تتالت عن فضيلة المؤلِّف، وله سبق وجهد.

٢) بحثٌ محكَّمٌ في مجلة "الحديث" بعنوان: "الشيخ نور الدين عِتْر وجهوده في الحديث النبوي وعلومه" للدكتور محمد عيد المنصور: وقد خصَّص قسماً منه كما يتضح من عنوانه للكلام عن فضيلة المؤلِّف، والسمة نفسها التي أسلفت وجدتها فيه، فكنتُ أتمنَّى عندما تكلم عن تدريس الشيخ ومحاضراته أن يذكر مميزاتها وسماتها، ولا يقتصر على الأزمنة والأمكنة فقط، أما بالنسبة للمؤلفات، نجده أفرد لمنهج النقد ثلاث صفحات هي الواقع من مقدمة المؤلِّف –حفظه الله وعافاه – وتقديم الشيخ الأزهري الجليل محمد محمد أبو شهبة، دونما فائدة جديدة، وذكر فيها أن

[1] ينظر: ص١٦٨ من أطروحته.

من مزايا الكتاب تعريفه بالأعلام في حين أنه لا يوجد تعريف بالأعلام في الكتاب البتة![١]، وغير ذلك من هفوات لا يخلو عنها عمل البشر.

٣) حلقة بحث بعنوان "الأستاذ الدكتور نور الدين عِتْر وكتابه منهج النقد في علوم الحديث: دراسة حديثية وصفية" لطالب الماجستير: محمد حمزة البيطار: فيها فوائد جيدة، ولكن من الطبيعي أن تكون كأي عمل علمي في بدايات حياة الطالب لا تخلو من اضطراب في الخطة والصياغة، وعدم التناسب بين بعض العناوين ومضمونها، وبعض الملاحظات العلمية، وبالجملة هي بداية لأعمال نرجو أن تكون موفقة ومتقنة أكثر.

المبحث التمهيدي: نبذة من سيرة الشيخ نور الدين عِتْر الذاتية والعلمية:

لعل من الصعوبة بمكان أن يكتب المرء عمن أخذ من القلب كله، وصبغ حياته بعطاءاته المتجددة في الدين والدنيا، ولكن التشرف بكتابة هذا البحث جعلني أعزم أنه إن يسر الله تعالى في المستقبل يكون هناك كتاب أحاول أن يتناسب مع قدر هذا العالم الرباني والوارث المحمدي، وسيكون الكلام هنا مختصراً جداً بما يناسب المقام، إذ لبّ البحث عن كتابه "منهج النقد في علوم الحديث".

المطلب الأول: السيرة الذاتية:

أ- النسب والنشأة:

للعلاَّمة المؤلِّف شرفُ النسبة لسيد الأنام عليه الصلاة والسلام، من جهة أبويه كليهما، من جهة أبيه من خلال سبط رسول الله ﷺ وريحانته الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

ونسبةُ عائلة "عِتْر " إنما أتى من عِتْرَة النبيِّ ﷺ، ولوالدته من خلال سبط رسول الله ﷺ وريحانته الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما.

أما نسبه القريب فهو: "نور الدين بن محمد بن حسن بن محمد بن حسن عِتْر".

والده الشيخ محمد، والذي عُرف بالحاج محمد، وكان من رؤساء أعيان تُجَّار سوق "المدينة" في مدينة حلب الشهباء، موصوفاً بالتقى والورع، ومكارم الأخلاق، والبذل والسخاء، مشهوداً له بالولاية والاستقامة والكرامات الظاهرة، اشتغل بالعلم اشتغال الطالب المحب لا المتخصِّص المتفرِّغ، ولكنه من خلال الدروس الهامة التي حضرها وأبرزها دروس العالم الرباني الكبير الشيخ

---

[١] وعذرُه في ذلك أن الدكتور محمد أبو شهبة يقول في تقريظه الكتاب في معرض كلامه عن مزايا الكتاب: "العناية بالتعريف بالأعلام الذي ذكروا في هذا الكتاب بتواريخ وفيات العلماء: وهذا من الأمور المهمة التي ينبغي أن يعنى بها المؤلفون في أي فن، وبذلك يضع أمام القارئ صورة صادقة للتطور العلمي، والتدرج في التأليف في هذا الفن وغيره من العلوم.. الخ". ص٩ من الكتاب، فسها عن الكلام الذي يتلو الجملة الأولى.

نجيب سراج الدين حصّل علماً جماً[١]، ثم إنه أكرمه الله بالزواج من ابنة الشيخ الوحيدة السيدة "درية سراج الدين"، فكانت أسرة تحيا حياة غاية هدفها رضا المولى عز وجل، زادها في ذلك العلم والتقوى، أثّرت تلك البيئة الصالحة المباركة في شخص الشيخ أبلغ الأثر من قبل ولادته! وذلك أن والده الشيخ محمد ذلك الرجل الصالح قد نذره للعلم هو وأخاه الشيخ الدكتور حسن ضياء الدين عِتْر، فتقبلهما الله تعالى بقبول حسن، وصار لهما ما عرف من التفوق في العلم وبلوغ الغاية.

كان لذلك المنبت الحسن تأثير عظيم في توجهه للعلم بل وعشقه له، والجدير بالذكر أن الناس آنذاك بحكم كونهم قريبي عهد بالحربين العالميتين وغير ذلك من الظروف القاسية؛ معظمهم ما كانوا يقيمون للعلم كبير وزن، وقد استغربوا استغراباً شديداً عندما أرسله أهله طالباً للأزهر في عمر السابعة عشر، وكانوا يقولون له ولوالده: "ما نتيجة هذا العناء!؟ هل سيكون مغسل أموات؟" فكان والداه يثبتانه ويقويانه للسير في طريق النور.

ب- **أهَمُّ صفاته وخصاله:**

إنَّ كل من يعرف فضيلة المؤلِّف الشيخ نور الدين عِتْر يعلم اتصافَه بالصفات العالية المرضية عند ربّ البرية، ومن أبرز ذلك:

- تزكية النفس: مصطلح قرآني فسَّر بأمور متعددة، ويجمع تلك المعاني العظيمة ما عبر به حبر الأمة عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، إذ فسَّر التزكية بطاعة الله والإخلاص([٢])، وهذا بفضل الله تعالى ومعونته من أسمى سمات فضيلة المؤلِّف، فتراه لا يكترث سوى لما يرضي الله عزَّ وجلَّ، ولا يلقي بالاً للدنيا إلا إن كانت معيناً على الآخرة، نقي السريرة، طاهر الفؤاد، عفوٌّ، صفوحٌ، محبٌّ لعباد الله لله تعالى.
- التقوى: إنَّ سيما العلماء العاملين المخلصين الوقوف عند حدود الله عزَّ وجلَّ، والائتمار بأوامره، والانتهاء عن نواهيه، والتعظيم لشعائره، وفضيلة المؤلِّف مِمَّن نحسبه على الله تعالى من خيار الأتقياء، العاملين بعملهم، الذين لا يعرفون طعم الحياة سوى بطاعة المولى والتماس رضاه في كل صغيرة وكبيرة، قائماً ليله ما أمكنه، صائماً السنن والنوافل، ذاكراً ربه تعالى في كل حال.

١ أذكر أنني قرأتُ بعض ما كتبه جدّي الحاج محمد عِتْر بخط يده مما أملاه فضيلة العالم الكبير الشيخ نجيب سراج الدين في العقيدة، فكان كلاماً علمياً على مستوى عالٍ جداً لا يستطيع فهمه سوى المتخصِّصون في هذا الفن تخصصاً دقيقاً عالياً.

٢ ينظر: الرازي فخر الدين، مفاتيح الغيب، (٣٥٧/٢)، وابن كثير عماد الدين أبو الفداء الدمشقي، وتفسير القرآن العظيم، (٤٤٥/١).

- رِقَّة القلب ولين الجانب: تلك الرقة المحمودة التي تجعل القلب يخشع والعين تدمع خشيةً لله عزَّ وجلَّ، أو تذكراً لنعمه، أو طمعاً في عظيم ما عنده. ولعلي إن قلت إن بكاءه تأثراً بحديث رسول الله ﷺ عندما يُقرأ عليه لهي مما نقل بالتواتر لا أكون قد بالغت في ذلك.
  تلك الرقة أيضاً جعلته يحب طلابَ العلم كأنهم أبناءه ويدعو لهم في سجوده، بل وينوي الطعام تقوياً على خدمتهم، ويبذل لمحتاجهم، ويُعِين ضعيفهم.
  تلازم ذلك مع أمر عظيم من اللطف والرفق ولين الجانب، إضافة إلى ما حباه الله تعالى من الهيبة، واجتماعهما يندر إلا من أخلص لله تعالى فوهبه الله من عطاياه الجزيلة.
- الوفاء: إنَّ هنالك مواقف كثيرة جداً تدل على وفائه لأهل الفضل، لكني أقف حائرةً أمام موقفه المتفرد عندما توفي ولده البكر – وكان نعم الولد البار قرة عين أبويه – في حادث مفاجئ، فقال لشيخه شيخ الإسلام الشيخ عبد الله سراج الدين رحمه الله ورضي عنه: "ما دمتم بخير فكل مصيبة تهون".

المطلب الثاني: السيرة العلمية:

أ- مسيرته العلمية وأهم أساتذته:

درس فضيلةُ المؤلِّف في "الثانوية الشرعية" (الخسروية) بحلب، وتميَّز بالتفوُّق والسبق في العلم والعمل من وقتها.

حصل على الشَّهادة الثَّانوية الشَّرعية (الخسروية) عام ١٩٥٤م حائزاً الرتبة الأولى، ثم التحق مباشرةً بجامعة الأزهر في مصر[١]، حاز الليسانس عام ١٩٥٨م، وكان الخريجَ الأوَّلَ على دفعته. وكان موضعَ من أساتذته أجلاء شيوخ جامعة الزهر وعلمائه لما رأوا فيه من مخايل النجابة والجدّ والتقى، وقد قسَّم له المولى الإفادة من علماء عاملين ربانيين منهم: الشيخ مصطفى مجاهد، والشيخ محمد محمد السَّماحي، والشيخ عبد الوهاب البُحيري، والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمهم الله تعالى وأعلى مقامهم.

إلا أنَّ صاحب الأثر الأكبر في تكوينه العلمي والروحاني هو سراجُ الأمة في عقودها الأخيرة شيخ الإسلام العلامة الشيخ عبد الله سراج الدين الحسيني[٢]، الحافظ المفسر، والعارف المحقِّق، وفضيلةُ المؤلِّف ابنُ أخته وصهرُه زوجُ ابنته.

[١] ما كان ثمة جامعات للعلوم الشرعية في سوريا آنذاك.

[٢] ترجم له فضيلة المؤلِّف في كتابه: "صفحات من حياة لإمام شيخ الإسلام الشيخ عبد الله سراج الدين الحسيني رضي الله عنه".

حاز على الشَّهادة "العالِمية من درجة أستاذ (الدُّكتوراه)"، من شعبة التَّفسير والحديث عام ١٩٦٤م، بجامعة الأزهر بتقدير ممتاز مع الشرف، حيث قدَّم أطروحته: "طريقة الترمذي في جامعه، والموازنة بينه وبين الصَّحيحين"[١]، والتي تعدُّ نموذجاً فريداً من حيث المضمون والمنهج؛ بل إن طريقته في التبويب فيها، غدت طريقة كثير من الباحثين في مناهج المحدثين؛ وعاد لسوريا مباشرة، ودرّس في المرحلة الثانوية لفترة يسيرة، ثم عُيِّن مدرِّساً لمادة الحديث النَّبويِّ في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنوَّرة – على ساكنها أفضل الصَّلاة وأتمُّ السَّلام – عام ١٩٦٥م، إلى عام ١٩٦٧م.

ثمَّ عاد إلى دمشق عام ١٩٦٧م، وعُيِّن أستاذاً مدرِّساً في كلية الشَّريعة بجامعة دمشق فيها، ودرَّس في كليات الآداب في جامعتي دمشق وحلب كما درّس مادتي الحديث والتفسير في جامعات عربية وإسلامية كثيرة[٢]، وغيرهما من المعاهد والجامعات الشرعية، وكذلك في المساجد، ولا زال يباشر عمله في التدريس الجامعي إلى العام المنصرم.

ب– أهم إنجازاته العلمية:

لئن كان تخليد العلم في السطور من الأهمية بمكان عظيم؛ فإن تخليده في الصدور لا يقل عنه، وللشيخ – حفظه الله تعالى – في كل من الأمرين باع طويل.

- تلاميذه:

تخرَّج على يده آلافُ المدرِّسين، منهم نخبة متميزة من العلماء والأساتذة، أذكر أبرزهم وأهمَّهم من أعضاء الهيئة التدريسية في كليات الشريعة:

١) الدكتور بديع السيد اللحام: عميد كلية الشريعة بجامعة دمشق، وهو في الحديث الشريف وعلومه.

٢) الدكتور عبد العزيز حاجي: الوكيل العلمي لكلية الشريعة، المتخصِّص المتعمِّق في القرآن الكريم وعلومه.

٣) الدكتور نَصَّار نَصَّار: المتخصِّص في الحديث الشريف وعلومه.

٤) الدكتور سيد عبد الماجد الغوري: المتخصِّص في الحديث الشريف وعلومه.

٥) الدكتور علي البُقَاعي: المتخصِّص في الحديث الشريف وعلومه.

٦) الدكتورة منى العسَّة: المتخصِّصة في الحديث الشريف وعلومه، رئيسةُ قسم علوم القرآن والحديث في كلية الشريعة بجامعة دمشق.

---

[١] عدَّل اسمها بعدئذ إلى "الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين".

٢ لفترات وجيزة كأستاذ زائر، فهو قد رفض عروضاً كثيرة للعمل الدائم خارج بلده؛ لأنه أعطى عهداً لأحد مشايخه بالالتزام بإفادة بلده.

٧) الدكتورة مؤمنة الباشا: المتخصِّصة في الحديث الشريف وعلومه.

وغيرهم من الأفاضل الكرام كثيرٌ ولكن هذا ما يناسب المقام.

- كتبه ومؤلفاته:

لفضيلة المؤلِّف ثمانية وخمسون كتاباً بين تأليف وتحقيق، القسم الأكبر منها في الحديث الشريف وعلومه، يتلوه في التفسير وعلوم القرآن، ثم بقية التخصصات الشرعية.

تميَّزت كتب فضيلة المؤلِّف بميزات جعلتها ثروةً علميةً بحقٍّ، يسطع نورها في كل ناحية من مناحي التحقيق والبحث: روايتها ودرايتها، منقولها ومعقولها، تشرفاً بخدمة الحق الذي أقام الله تعالى عليه شرائعه بما يقتضيه الحق، فيها من غرر النقول في بابها من مظان البحث وغير مظانه، من المطبوع والمخطوط والمكتبات الدولية مما لا يُنال إلا بشق الأنفس، ويجد القارئ في تحليل كل موضوع آراء ناضجةً وأفكاراً صائبة كان نتيجةَ بحثٍ طويلٍ وعلمٍ وافرٍ، وسعيٍ متواصلٍ مما لا يقوم بمثله إلا الراسخون في العلم، إضافةً إلى اتصاف كتبه عموماً بالابتكار في التبويب، وتكثيف المعلومات مع وضوحها للمتخصص في آن، وهذا قل ما يجتمع، فلا يمكن تلخيص كلامه إذ كله صفوة ولباب. واختير الكثير من مؤلفاته مقرراً جامعياً لكليات الشريعة في أشهر الجامعات، كجامعة دمشق والأزهر وغيرها.

وسأذكر هنا بعضاً من أهم كتبه ومؤلفاته في الحديث وعلومه خاصة، فمن أهم كتبه المحقَّقة:

١) علوم الحديث: للإمام ابن الصلاح الشَّهرزوري.

٢) المغني في الضُّعفاء: للإمام شمس الدين الذهبي.

٣) نزهة النَّظر في توضيح نخبة الفكر: للحافظ ابن حجر العسقلاني.

ومن أبرز مؤلَّفاته:

١) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصَّحيحين.

٢) أصول الجرح والتَّعديل.

٣) لمحات موجزة في أصول علم العلل.

٤) علم الحديث والدِّراسات الأدبية.

٥) إعلام الأنام شرح بلوغ المرام.

- أعمال علمية مهمة:

بالإضافة إلى عمله أستاذاً جامعياً لأكثر من نصف قرن، عمل الشيخ الدكتور خبيراً مختصاً لتقويم مناهج الدراسات الجامعية الأولى ومناهج مرحلة الدراسات العليا في كليات الشريعة في

جامعات متعدِّدة في العالم الإسلامي. كما أشرف على أكثر من ٥٠ رسالةً للدكتوراه، و١٠٠ رسالةٍ للماجستير، وهو محكِّم لبحوث الترقية لمدرّسي الجامعة ترسل إليه البحوث من دول متعددة، وعرف بدقته الشديدة في تحكيمه، لذلك كانوا يصرون على اختياره رغم كثرة أعبائه.

المبحث الأول: التعريف بكتاب "منهج النقد في علوم الحديث" وتبويبه ومصادره:

المطلب الأول: التعريف بالكتاب:

موضوع الكتاب كما هو واضح من عنوانه كيفية استخدام العلماء لقواعد علوم الحديث في الحكم على الأحاديث من قبول أو رد، وهو كما قال المؤلِّف حفظه الله تعالى: "كتاب في علوم الحديث، يبرز بجلاء وفاء قواعد هذا العلم بالغرض العظيم الذي وُضع من أجله، ألا وهو الذب عن حديث رسول الله ﷺ، وتمييز صحيحه من منحوله، ومقبوله من مدخوله"[١].

وقد ركَّز المؤلِّفُ – حفظه الله – على المسائل التي لها أثر في الحكم على الحديث، ففصل فيها، مثل بحث "الصحيح لذاته ولغيره"، و"الحسن لذاته ولغيره"، و"التدليس" وغير ذلك، أما الفروع التي تبعد عن هذا فلم يذكرها كما صرَّح في المقدمة بعد كلامه عن غاية هذا العلم الأولى وهي "معرفة المقبول من المردود" بقوله: "اختصرت الفروع والمسائل التي لا تتصل صلة وثيقة بالغاية التي ذكرناها آنفاً"[٢].

الكتاب ليس للمبتدئ، بل هو لمستوى فوق المتوسِّط، بالأحرى هو مناسب للمستوى الجامعي، أو للدراسات العليا كما فعلت جامعات عديدة.

المطلب الثاني: تبويبه:

إن أصالة العلوم الشرعية وكون بناءها الراسخ إنما يقوم على استمدادها من وحي الله عزَّ وجلَّ في كتابه وسنة نبيه؛ لا يمنع التجديد والابتكار فيها، والتجديد المحمود هو الذي يزيد معلوماتها جلاءً ووضوحاً، ويجعلها أقرب منالاً وأرسخ فهماً واستظهاراً، مع الإفادة من مستجدات العصور المختلفة، بما يخدم تلك العلوم ولا ينال منها بالعبث والتغيير، ولذلك نرى علماء الأمة – زادهم الله من فضله العظيم – نراهم مستمرين في التأليف والتصنيف، وتشييد ما أسَّسه السابقون، مع الاعِتْراف بالفضل لأهل الفضل.

يقول الشيخ جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى: "وقد قالوا: ينبغي أن لا يخلو تصنيف من أحد المعاني الثمانية التي تصنف لها العلماء وهي: اختراع معدوم، أو جمع مفترق، أو تكميل ناقص، أو تفصيل

---

١ عتر نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، ص: ١٥.

٢ المرجع السابق، ص: ١٧.

مجمل، أو تهذيب مطول، أو ترتيب مخلط، أو تعيين مبهم، أو تبيين خطأ كذا عدها أبو حيان يمكن الزيادة فيها"[١].

وكتاب "منهج النقد في علوم الحديث" قد احتوى على أربعة مقاصد من تلك المذكورة، وهي:

(أ) حُسْنُ الترتيب:

إنَّ تقسيم مادة الكتاب تقسيماً جديداً من شأنه أن يعين القارئ على استخلاص ما يبتغيه بيسر وسهولة مع ربطه بالموضوعات الأخرى فيه، وسأنقل كلام مؤلِّفه في المقدمة مطولاً حرفياً ثم أعقب، يقول: "إنه كتاب ينقل مسائل هذا العلم من التفرق إلى التكامل، ويأخذ بالقارئ من الجزئيات إلى النظرية الكاملة المتناسقة، التي تتآلف فيها أنواع علوم الحديث كافة، لتبدو في مجموعها منطلقة بتسديد وإحكام نحو الغاية المنشودة"[٢]. ثم يقول: "لقد تتبّع الكتاب بالسَّبر والاختبار كل احتمالات القوة أو الضعف التي قد تطرأ على السند أو المتن أو عليهما معاً، ونظر فيما يتبع كل واحد منها من أنواع الحديث. ثم قسم الأنواع على أبواب رئيسية يختص كل منها بركن من أركان البحث في الحديث، فتوصَّل بذلك إلى نتيجة هامة سيحس بها القارئ في متابعة أبحاث الكتاب، ألا وهي شمول هذه الأنواع لجميع الاحتمالات التي أشرنا إليها جزئياً وكلياً، من البحث في رواة الحديث واحداً واحداً، إلى التحليل الشامل لمقومات الحديث في السند والمتن جمعيها، وبذلك يصدر الحكم على الحديث معتمداً على أصول نقدية دقيقة، لوحظ فيها المعنى مع المبنى، والمتن مع السند، مع الاستناد في ذلك إلى مقتضيات العقل والحس.

وهكذا مهَّد كتابنا للدارس السبيل من أجل تكوين فكرة شاملة أو نظرية منتظمة لقواعد هذا العلم العظيم، تتبع فيها الفروع أصولها، وتتضح الوجهة في كل قاعد من قواعده، وفي كل مسألة من مسائله"[٣].

ويشرح المؤلِّف وجهة نظره في ابتكاره تقسيم الكتاب، ويقول: "حاصل النظرية التي بنينا عليها نظام الكتاب وترتيبه يقوم على قضية واحدة مسلمة، هي أنه لا بد لكي يكون الحديث مقبولاً أن نعلم أن رواية قد أداه كما سمعه، وهذا لا يتحقق إلا إذا استوفى الراوي الشروط الكافية لذلك، فكان لا بد أولاً من بحث العلوم المتعلقة بالرواة.

---

١ القاسمي جمال الدين الدمشقي، قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، ص: ٣٨، وكلام أبي حيان في كتابه "الارتشاف"، ص: ١٧، وقد جعلها حاجي خليفة سبعاً لم يذكر فيها تعيين المبهم، ولعله رآه ضمن تفصيل المجمل. انظر: "كشف الظنون": ١/٣٥.

٢ عتر، منهج النقد، ص: ١٥.

٣ المرجع السابق، ص: ١٦

ثم إن أخذ الراوي عن أساتذته له أحوال وأحكام، وكذلك تبليغه العلم يعتوره أحكام أيضا، فكانت دراسة علم الرواية مكملة لما سبق ومتممة له.

ولما أن الأحاديث قد وصلت إلينا بنقل رجال السند واحداً عن الآخر حتى يبلغوا قائلها، فإن من الواجب أن ندرس شروط القبول في السند والمتن، وذلك في تعريف الصحيح والحسن، ونبيِّن كفايتها لإثبات سلامة الحديث وأدائه كما سمع، كما نبيِّن أن اختلال شيء منها يجعل الحديث ضعيفاً لما فيه من فقد المعيار الذي يثبت سلامة الحديث.

ومِن ثم فإننا ننتقل على ضوء ما سبق إلى السَّبر والدرس لكل جوانب الحديث، ونوضح احتمالات الضعف والقوة فيها، مع بيان حكم كل منها.

ونبدأ بدراسة أحوال المتن فإنه المقصود من بحثِ الأسانيد، ثم يأتي بعد ذلك البحث في تسلسل الإسناد وما يعرض له من اتصال أو انقطاع، ومن تعدُّد سندٍ أو غير ذلك، ثم نتبعه بالأنواع المشتركة بين السند والمتن، كالشاذ والمضطرب والمعلَّل"[1].

نظراً لما سبق نجد أن خطة الكتاب كانت كالتالي:

الباب الأول: في التعريف العام بمصطلح الحديث: وهو كالباب التمهيدي إذ يبين فيه مصطلحات أساسية، ويُتبعها ببحث أدوار هذا العلم التاريخية، وسماتها وأهم كتب كل منها بشكل مبتكر.

الباب الثاني: في علوم رواة الحديث: بدأ بالفصل الأول وهو العلوم المعرفة بحال الراوي من القبول أو الرد، فهو المقصود أولياً هنا، ثم ثنى بالفصل الثاني: في علوم الرواة التي تبين شخص الراوي.

الباب الثالث: في علوم رواية الحديث: تحمله وأدائه وكتابه. وآداب ذلك، ومصطلحات كتاب الحديث. وهو هام لبيان ذلك التنظيم البديع الذي كان عليه أهل الرواية.

الباب الرابع: في علوم الحديث من حيث القبول أو الرد: بدأ بالفصل الأول: في أنواع الحديث المقبول؛ فالحديث المقبول معيار لمعرفة المردود، وثنى بالفصل الثاني: في أنواع الحديث المردود، دونما تعرض لأنواعه إذ بيّن ذلك في الأبواب التالية.

الباب الخامس: في علوم المتن: وهو فصلان: الفصل الأول: في علوم المتن من حيث قائله. والفصل الثاني: في علوم المتن من حيث درايته.

الباب السادس: في علوم السند: وهو فصلان:

---

[1] المرجع السابق، ص: ١٧، ١٨.

الفصل الأول: في علوم السند من حيث الاتصال.

الفصل الثاني: في علوم السند من حيث الانقطاع.

الباب السابع: في علوم الحديث المشتركة بين السند والمتن: وهو ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في تفرُّد الحديث.

الفصل الثاني: في تعدُّد رواية الحديث مع اتفاقها.

الفصل الثالث: في اختلاف رواية الحديث.

خاتمة الكتاب: مناقشات ونتائج عامة. تضمنت الخاتمة ردوداً على شبهات للمستشرقين ومن تأثر بهم، بشكل علمي موضوعي، وهذا مما يبرز مواكبة الكتاب لعصره ووفاءه بحاجات طلابه.

واللافت للنظر إنهاء كل فصل بخاتمة فيها خلاصة ذلك الفصل ونتائجه، مع صلة ما ورد فيه بمنهج المحدثين في القبول أو الرد، وهذا من أحسن ما يكون في إيصال العلم باستخدام التركيب ثم التحليل والختم بالتركيب – حسب المصطلح الغربي–، أو حسب تعبير علمائنا المسلمين الإجمال والتفصيل.

من أمثلته الكثيرة: في ختام فصل علوم أسماء الرواة وأنواع ذلك التي قد يسرح الفكر في تفاصيلها بعيداً؛ يعلن في نتيجة الفصل بعد ذكر استيفاء المحدثين لكل ما يُتوصَّل به إلى معرفة شخص الراوي وتحديده من جميع النواحي الزمانية، والمكانية، والاسمية؛ يعلن أنهم "أتوا على كل أوجه البحث، وتوصلوا إلى نتائج هامة فيما يقبل من حديث الراوي وما يرفض وما يتصل من سنده وما ينقطع، وميزوا كل راو عما سواه تمييزاً بالغاً دقيقاً ليوضع تحت منظار الجرح والتعديل، وينزل في موضعه المناسب[1]، وهذا ما عناه بقوله في المقدمة: "ثم ربطت كل نوع من أنواع علوم الحديث بالباب الذي أوردته فيه وبإطار العلم العام، أعني غاية العلم الأولى وهي "معرفة المقبول من المردود". وبذلك يظل الدارس على صلة بمعالم النظرية الأساسية، ويفيد في وضع كل قاعدة موضعها المناسب في مجال تطبيقها"[2].

وكذلك فمن مقاصد التصنيف المذكورة التي توافرت في الكتاب:

[1] المرجع السابق، ص: ١٨٧.

[2] المرجع السابق، ص: ١٧.

(ب) تبيين خطأ[١]:

برز ذلك جلياً في ردوده على المستشرقين إما في خاتمة الكتاب، أو في ثنايا الأبحاث المختلفة، كردِّه على زعم مَن زعم أن الصحابة – رضوان الله عليهم – قد أخذوا عن كعب الأحبار ما نسبوه لرسول الله ﷺ![٢].

(ج) تفصيل مُجمَل:

وهذا كثير مثاله ما نجده في فقرة أهلية التحمل مثلاً، وتصحيح المتأخرين وتحسينهم للأحاديث.

(د) تهذيب مُطوَّل:

كمسائل كثيرة أعلن المؤلِّف أنه لن يذكرها لعدم تعلقها بالغرض الأصلي لهذا العلم وهو تمييز المقبول من المردود، مثل تفاصيل كثيرة في طرق التحمل والأداء.

(هـــ) مصادره:

من أهم مقاييس صحة المعلومات ودقة البحث: مصادر البحث أو الكتاب، وقد بذل المؤلِّف – حفظه الله وعافاه – جهداً عظيماً في الإفادة من مصادر متنوعة مهمة من بلدان مختلفة متوزعة تاريخياً لأكثر من اثني عشر قرناً؛ فتميزت مصادر الكتاب بالشمول والاستيفاء لمتطلباته، ما بين قديم وحديث، ومخطوط ومطبوع، ومرجع شامل لأنواع علوم الحديث ومختصّ في قسم منها. يقول المؤلِّف في المقدمة: "وقد عولت في أبحاثي على المصادر الأصلية، ورجعت إلى المصنَّفات الحديثية الخاصة بكل نوع من علوم الحديث، وفق خطة علمية تاريخية تلاحظ الابتداء من الأقدم فالذي يليه، وكثير من هذه المصنَّفات مخطوط أو في حكم المخطوط لندرته"[٣].

وصل عدد الكتب من المخطوطات (٢٦) كتاباً، أما المطبوع من الكتب ففوق (٢٠٤) كتبٍ[٤]، والتي تنوعت زمانياً بحيث شملت معظم كتب علوم الحديث من أول أدواره التاريخية حتى كتابة الكتاب. وكانت إفادته من تلك المصادر والمراجع دقيقة امتدت للمقدمة أحياناً في كتب المعاصرين والتصدير، مثل تصدير "تقييد العلم" للدكتور يوسف العش[٥]، ومقدمة كتاب "الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب" للشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني[٦].

---

[١] ذكرتُه باختصار شديد مع ما يليه مع كونها أموراً ليست من التبويب للمناسبة بينها.

[٢] عتر، منهج النقد، ص: ١٥٥.

[٣] المرجع السابق، ص: ٢٠.

[٤] أفدتُ هذا العدد من حلقة الطالب محمد حمزة بيطار.

[٥] تنظر حاشية ١، ص٤٢، منهج النقد، وكذلك ص٥٠ وغيرها.

[٦] تنظر حاشية ١، من منهج النقد، ص ١٨٤.

وتنوعت تلك المصادر أيضاً علمياً فتضمنت ما كان متخصصاً في نوع من أنواع علوم الحديث مثل موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي، أو عاماً في علوم الحديث مثل: "مقدمة ابن الصلاح"، أو في باقي العلوم الشرعية مثل: "فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت" للشيخ عبد العلي اللكنوي، و"كشف الأسرار في أصول الفقه للبزدوي" وغير ذلك..

المبحث الثاني: منهج المؤلِّف في كتابه:

المطلب الأول: منهجه في التعاريف:

إن ضبط التعاريف وتحريرها بدقة من أهم المهمات في أي علم وفن، وكتاب "منهج النقد في علوم الحديث" أتى في مرحلة زمنية متأخرة عما سبقه من أمهات الكتب في هذا الفن، فأفاد منها جميعاً في التعاريف وغيرها.

- ويختار المؤلِّف - حفظه الله تعالى - من التعاريف عند الاختلاف ما من شأنه أن يخدم المقصد الأساسي من هذا الفن، وهو: تمييز المقبول من المردود، أو ما هو أدق في الدلالة على المقصود، أو يحوّر قليلاً ليكون التعريف أكثر دقةً ووضوحاً.

مثال الأول: اختياره لتعريف الحاكم للتابعي، وهو "مَنْ شَافَهَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ"[١]، وأضاف: أي مع كونه مؤمناً[٢]. فاختاره على غيره من التعاريف مثل تعريف الخطيب البغدادي وغيره: "التَّابِعِيُّ مَنْ صَحِبَ الصَّحَابِيَّ"[٣]، وعلى تعريف العراقي: "من لقي واحداً من الصحابة فأكثر"[٤]، فلم يشترط المشافهة، ثم يبين سبب هذا الاختيار في الحاشية يقول: "اخترنا تعريف الحاكم لأنه أوفى بأغراض المحدِّثين التي منها اتصال السند، فإن من لم يأخذ عن الصحابي لا يكون سنده إلى الصحابي متصلاً إلا بالواسطة"[٥].

---

[١] الحاكم النيسابوري أبو عبد الله، معرفة علوم الحديث، ص ٤٢.

[٢] وهو ما يقتضيه المعنى المراد وسياق كلام الحاكم إذا يقول بعد كلامه الأول: "وحفظ عنهم الدين والسنن"، الحاكم، معرفة علوم الحديث، ص: ٤٢.

[٣] الخطيب البغدادي، علي بن ثابت، الكفاية في علم الرواية، ص: ٢٢.

[٤] العراقي عبد الرحيم، الألفية وشرحها التبصرة والتذكرة: (١٥٩/٢).

[٥] عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص: ١٤٧.

مثال الثاني: اختياره تعريف الحافظ ابن حجر للحسن لذاته مع تصرُّفٍ فيه[١]، فعرّفه بأنه: "الحديث الحسن: هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل عدل خف ضبطه غير شاذٍّ ولا مُعلَّلٍ"[٢]. وعلل اختياره بقوله بعد تعرضه لتعريف ابن الصلاح: "لكن التعريف الذي اخترناه جاء مختصراً ودقيقاً؛ لأنه ميز الحسن عن الضعيف بالشروط التي تضمنها، ثم ميزه عن الصحيح بأنه قل ضبطه"[٣].

مثال الثالث: تعريفه المقلوب أنه: "الحديث الذي أُبْدِلَ فيه راويه شيئاً بآخر في السند أو المتن سهواً أو عمداً". وعقب بقوله: "وهذا فيما يبدو لنا أضبط تعريف للمقلوب"[٤]. وذلك أن ابن الصلاح والنووي لم يعرفاه، إنما اقتصرا على أمثلة لمقلوب السند فقط[٥]، وقال ابن حجر: "إنْ كانَتِ المخالفةُ بتقديمٍ أَو... أي في الأسماء فهو المقلوب"[٦].

- التنبيه على اختلاف التعريف هل هو اختلاف اصطلاح أم اختلاف اجتهاد في الحكم: يقول في المقدمة: "فإن كثيراً من الخلافات يرجع إلى اختيار كل فريق من العلماء اصطلاحاً يستعمله لمعنى يغير المعنى الذي يستعمله فيه الفريق الآخر، مثل الخلاف في "المنكَر"، وقد وقع كثيرون في اللبس بسبب عدم التنبه إلى الاختلافات الاصطلاحية في هذا الفن"[٧].
- وكان غالباً يقتصر على التعريف الاصطلاحي، ولا يذكر التعريف اللغوي معه إلا في مواضع قليلة، وذلك في ثلاثة عشر موضعاً فقط، وكأن ذلك كان لبيان الصلة الوثيقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي في تلك المواضع، وتبعاً لشيخ الصنعة ابن الصلاح كذلك، والله أعلم.
- وزيادة في التوضيح حرص على التمييز بين المصطلحات المتشابهة مثل المدلَّس والمرسَل الخفيّ[٨].
- بيان مصطلحات خاصة ببعض العلماء فقط.

[١] عبارة الحافظ في شرح النخبة بعدما تكلم عن الصحيح: "فإنْ خَفَّ الضبطُ، أي قَلَّ -يُقال: خَفَّ القومُ خُفوفاً: قَلُّوا- والمُرادُ معَ بقيَّةِ الشُّروطِ المُتقدِّمَةِ في حدِّ الصَّحيحِ فهُو الحسنُ لذاتِهِ" نزهة النظر: ٦٥.

[٢] عتر، منهج النقد، ص: ٢٦٤.

[٣] المرجع السابق، ص: ٢٦٤.

[٤] المرجع السابق، ص: ٤٣٥.

[٥] ينظر: ابن الصلاح الشهرزوري، علوم الحديث، ص: ١٠١ و١٠٢، والنووي يحيى بن شرف، إرشاد طلاب الحقائق، ص: ١٠٧، وكذلك صنيع العراقي، انظر: التقييد والإيضاح: (٥٤٨/١).

[٦] ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر، ص: ٩٤.

[٧] ينظر في بيان مسألة المنكر في "منهج النقد"، ص٤٣٠ وما بعدها، وكذلك تعرض لها ص: ١١٤.

[٨] عتر، منهج النقد، ص: ٣٨٧.

المطلب الثاني: منهجه في تحرير المسائل العلمية:

- تحرير محل النّزاع في المسائل الخلافية:

ومن أمثلته: قضية الرواية بالمعنى؛ قبل الخوض فيها بيّن أنه لا خلاف بين العلماء أن الجاهل والمبتدئ ومن لم يمهر في العلم والعربية يحرم عليه الرواية بالمعنى، لكنهم اختلفوا في الرواية بالمعنى لأهل العلم بمعاني الألفاظ ومواقع الخطاب[١]. ثم وضّح بعد بيان الآراء والترجيح بينها أن هذا "الخلاف في الرواية بالمعنى إنما كان في عصور الرواية قبل تدوين الحديث، أما بعد تدوين الحديث في المصنفات والكتب فقد زال الخلاف ووجب اتّباع اللفظ، لزوال الحاجة إلى قبول الرواية على المعنى، "وقد استقر القول في العصور الأخيرة على منع الرواية بالمعنى عملاً. وإن أخذ بعض العلماء بالجواز نظراً. فلا يسوغ لأحد الآن رواية الحديث بالمعنى، إلا على سبيل التذكير بمعانيه في المجالس للوعظ ونحوه، فأما إيراده على سبيل الاحتجاج أو الرواية في المؤلفات فلا يجوز إلا باللفظ"[٢].

- التوفيق ما أمكن ذلك:

وذلك بأسلوب علمي ومنهج موضوعي، يقول العلامة محمد أبو شهبة في تقريظه لهذا الكتاب ما نصّه: "ومن محاسن هذا الكتاب دقة التحرير للأقوال والآراء التي كثرت فيها الخلافات، والتوفيق بين الآراء التي ظاهرها التعارض، وبيان أن الاختلاف بين العلماء في العبارات، إنما يرجع إلى الاختلاف في الأنظار والاعتبارات، وبذلك رفع عن أئمة الحديث ما عسى أن يأخذه عليهم من لم يتبحر في هذا الفن، و لم يقف على اجتهاداتهم فيه، فيرميهم بالتناقض وإنهم يخالف بعضهم بعضاً، وذلك مثل ما فعل في بحث المنقطع، وبحث المرسَل، وبحث الشَّاذّ، والمنكَر، وغيرها". ففي بحث المرسَل بيَّن أن المتقدمين كالخطيب البغدادي[٣] وابن الأثير[٤] كانوا يطلقون المرسَل بمعنى المنقطع، وهو مذهب الفقهاء والأصوليين، بينما اصطلح المتأخرون على إطلاقه على ما رفعه التابعيُّ[٥].

- ذكر أدلة كل فريق ثم ترجيح ما عليه الجمهور مدللاً عليه، أو ترجيح ما كان أقرب للغاية المنشودة من هذا الفن:

---

[١] ينظر: المرجع السابق، ص: ٢٢٧.

[٢] المرجع السابق، ص: ٢٢٨.

[٣] ينظر: الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص: ٣٨٤.

[٤] ينظر: ابن الأثير، جامع الأصول من أحاديث الرسول، ص: ٦٤.

[٥] عتر، منهج النقد، ص: ٣٧٠.

مثال الأول: مسألة العمل بالحديث الضعيف، فرجَّح مذهب الجمهور القائلين بالعمل بالضعيف في الفضائل بشروط معلومة قائلاً: "إذا تأملنا الشروط التي وضعها العلماء للعمل بالحديث الضعيف، فإننا نلاحظ أن الضعيف الذي نبحث فيه لم يحكم بكذبه، لكن لم يترجح فيه جانب الإصابة، إنما بقي محتملاً، وهذا الاحتمال قد تقوى بعدم وجود معارض له وبانضوائه ضمن أصل شرعي معمول به، مما يجعل العمل به مستحباً ومقبولاً، رعايةً لذلك"[١].

ومثال الثاني: مسألة الاحتجاج بالمرسَل؛ فبعدما ذكر آراء العلماء ودليل كلٍّ قال: "لا أنا نلاحظ أن الحديث المرسَل دائر بين احتمالي الصحة والضعف، فإذا احتف بقرائن تقويه ينبغي أن يعمل به ويحتج، وذلك فيما نرى منتهى العمل في هذه المسألة بين الأئمة الفقهاء"[٢].

- الاختصار: ذكر المؤلِّف في مقدمته أنه اختصر الفروع والمسائل التي لا تتصل صلة وثيقة بالغاية الأساسية من علم المصطلح وهي تمييز المقبول من المردود. وكان هذا الاختصار على ضربين[٣]:

الأول: الاختصار المطلَق: أي المجرَّد عن الإحالة لكتب أخرى، كما في أنواع الإجازة التي توسَّع العلماء في الكلام عليها والتفصيل فيها بما يبلغ أكثر من عشر صفحات، بينما تكلَّم المؤلِّفُ عنها وعن وجه حجيتها بشكل عام، وذكر أنواعها في الحاشية بإيجاز شديد جداً[٤].

الثاني: الاختصار المقرون بالإحالة على كتب غيره أو كتبه[٥]: كان المؤلِّفُ كثيراً ما يذكر المسألة باختصار، ويحيل القارئ للمصادر أو المراجع، مثل مسألة المفاضلة بين الصحيحين، ذكرها باقتضاب وأحال إلى "هدي الساري" للحافظ ابن حجر[٦]، ومسألة أقسام الولاء ذكر بعضها وأحال في الحاشية إلى كتاب "المنهج الحديث في علوم الحديث" للشيخ محمد السماحي[٧].

[١] المرجع السابق، ص: ٢٩٤.
[٢] المرجع السابق، ص: ٣٧٣.
[٣] ينظر في تأصيل الفكرة: "الدكتور نور الدين عِتْر وجهوده في علوم الحديث" للأستاذ عبد العزيز خلف، ص: ١٧٦.
[٤] ينظر: عتر، منهج النقد، ص: ٢١٦.
[٥] اقتصر الباحث عبد العزيز على الإحالة على ما في كتبه رغم وجود الآخر بكثرة.
[٦] عتر، منهج النقد، ص: ٢٥٦، وينظر: ابن حجر، هدي الساري، ص: ٧،
[٧] عتر، منهج النقد، ص: ١٧٥، وينظر: السماحي، المنهج الحديث في علوم الحديث، ص: ٢٠٧ إلى ٢٠٩.

كما كان يحيل القارئ لكتبه، وهذا كثير أيضاً مثل: توضيح مصطلح "حسن صحيح": عند الترمذي يقول في ذلك: "وقد حققنا بحث ذلك بتوسع في كتاب الإمام الترمذي، وأفضنا في مناقشة أهم تلك الآراء، حتى خلصنا إلى نتيجة نطمئن إليها على ضوء قواعد العلم ودراسة تصرف الترمذي في هذه العبارات، نلخصها فيما يلي..."[١] تفصيل الكلام في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أحال الكلام فيها لكتابه هدي النبي ﷺ في الصلوات الخاصة[٢]، وتفصيل مسألة عدالة الصحابة أحال فيها لكتابه "أصول الجرح والتعديل"[٣]، وكذلك لكتاب "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" للدكتور مصطفى السباعي.

المطلب الثالث: منهجه في عرض الأمثلة:

يلخص ذلك العلامة أبو شهبة بقوله: "الاعتناء بضرب الأمثلة لأنواع علوم الحديث، وعدم الاقتصار على الأمثلة التي ذكرها الأئمة القدامى، كما نجده في المؤلفات الأخرى، مع الاعتناء بشرح الأمثلة اعتناءً جيداً"[٤].

وهذه بعض أبرز خصائص منهج المؤلِّف – حفظه الله تعالى – في عرض الأمثلة:

- التجديد في الأمثلة:

فلم يقتصر على أمثلة الأئمة السابقين، إنما أتى بأمثلة موضحة لأنواع علوم الحديث كلها، مثلاً: في نوع "الحسن لغيره" أتى بمثال من سنن الترمذي ليس موجوداً في كتب السابقين[٥]، وكذلك الأمر في مواضع كثيرة، مثل: المثال للحديث الضعيف في الفضائل الذي يعمل به لاستيفائه الشروط التي نص عليها العلماء[٦]، والمثال للمزيد في متصل الأسانيد[٧]وغير ذلك.

- توضيح الأمثلة وبيانها:

[١] عتر، منهج النقد، ص: ٢٧١.

[٢] المرجع السابق، ص: ١٦٠.

[٣] ينظر: عتر، منهج النقد، ص: ١٢٤، وأصول الجرح والتعديل، ص: ٢٩ إلى ٤٧. وأحال كذلك لكتاب "السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" للدكتور مصطفى السباعي، ص: ٣٠٥ إلى ٣٥٣.

[٤] عتر، منهج النقد، ص: ٨.

[٥] ينظر: المرجع السابق، ص: ٢٧٠.

[٦] ينظر: المرجع السابق، ص: ٢٩٥.

[٧] ينظر: المرجع السابق، ص: ٣٦٤.

وذلك لأجل شرح النوع الذي سيقت لأجله: يقول المؤلِّفُ شارحاً منهجه: "ضربت الأمثلة لإيضاح التعاريف والقواعد، وأوردت بعضاً منها بنصه كاملاً من كتب السنة، ليكون بمثابة تدريب على النظر في الأحاديث والبحث فيها"[١].

وهذا مثال على ذلك: يقول: "ونمثل للحسن لغيره بمثال نسوقه من جامع الترمذي: قال الترمذي: "حدثنا علي بن حجر، حدثنا حفص بن غياث، عن حجاج، عن عطية، عن ابن عمر قال: "صليت مع النبي ﷺ الظهر في السفر ركعتين وبعدها ركعتين". قال أبو عيسى: "هذا حديث حسن، وقد رواه ابن أبي ليلى عن عطية ونافع عن ابن عمر: حدَّثنا محمد بن عبيد المحاربي، حدَّثنا علي بن هاشم، عن ابن أبي ليلى، عن عطية ونافع عن ابن عمر قال: "صليت مع النبي ﷺ في الحضر والسفر: فصليت معه في الحضر الظهر أربعاً وبعدها ركعتين، وصليت معه في السفر الظهر ركعتين وبعدها ركعتين... قال أبو عيسى: هذا حديث حسن". انتهى.

فالحديث في إسناده الأول "الحجاج" وهو ابن أرطأة. قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب: "صدوقٌ كثيرُ الخطأ والتدليس". وفيه عطية: وهو ابن سعد بن جنادة العوفي، وهو كسابقه أيضا مع كونه شيعياً، لكن كُلاًّ منهما لم يُتَّهَم بالكذب و لم ينْزل عن رتبة الاعتبار.

وقد حسَّن الترمذي حديثهما؛ لأنه اعتضد بروايته من وجه آخر كما رأيت، وهذا الطريق الآخر فيه ابن أبي ليلى، وهو فقيه جليل، لكن تكلَّم فيه المحدِّثون من قِبَل حفظه. لكن الحديث تقوَّى بوروده من هذا الطريق، ومن هنا حسَّنه الترمذي"[٢].

المطلب الرابع: منهجه في النقل والتوثيق:

من البداهة أن أصل معلومات الكتاب مستقى من المصادر الأصلية لهذا الفن، وتمت الإفادة كذلك من المراجع الحديثة التي يمكن الإفادة منها، مع ذكر الأدلة من الكتاب والسنة باختصار وتوثيقها أيضاً، وتميز العزو والتوثيق بما يلي:

- الغالب في التخريج هو الاقتصار في تخريج الأحاديث من الصحيحين أو أحدهما عند وجود الحديث فيهما أو أحدهما، وقد يضم إليه مصادر الحديث الأصلية الأخرى. مثال الحالة الغالبة: ما جعله مثالاً للمشهور عند الأصوليين، وهو حديث: «إذا حكم الحاكم ثم اجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»، فعزاه للحاشية للصحيحين فقط رغم وجوده في الكتب الستة، وهذه طريقة غالب المحدّثين إلا لفائدة توجد في الروايات

[١] المرجع السابق، ص: ١٧.
[٢] المرجع السابق، ص: ٢٧٠، ٢٧١.

الأخر. ومثال الحالة قليلة الوجود في الكتاب: تخريج حديث: «أنا أغنى الشركاء عن الشرك، من عمل عملا أشرك فيه معي غيري تركته وشركه»، عزاه لمسلم وابن ماجه[١].

أما ما لم يكن في أحد الصحيحين فكعادة المحدثين إن كان في السنن الأربعة عزاه إليها وهذا هو الغالب إلا مواطن سوف أذكرها في المبحث الثالث.

- الغالب في النقول عن الأئمة والعلماء النقل بالمعنى، إلا لسبب يقتضي النقل باللفظ، مثال الأول كثير جداً في الكتاب، ومثال الثاني: نقله كلام الإمام عبد الحي اللكنوي في "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل"، ويقع في أكثر من صفحة؛ وذلك لأهميته البالغة، وذكر في الحاشية أنه باختصار يسير[٢]، ونقله حرفياً عن ابن الصلاح جواب استشكال الجرح المجمل في كتب الرجال؛ وذلك لأنه جواب حسن ارتضاه العلماء[٣]؛ فنقله حرفياً أكثر فائدة.
- الغالب في الكتاب هو التوثيق العلمي المعروف، وأمثلته كثيرة، لكن أحياناً لم يكن ثمة عزو للمصدر، وذلك في ثلاث حالات[٤]:

إحداهما: التعريفات اللغوية لم يتم عزوها للمصادر اللغوية أبداً سوى تعريف الحديث والسنة والسند فقط[٥]. والسبب في ذلك هو اعتماده على كتب المحدثين الذين نقلوا لنا تعاريف اللغويين، فلم ير حاجة للتوثيق من كتب اللغة. والله أعلم.

والثانية: فقرات متكاملة صغيرة الحجم نسبياً مثل: المدبج[٦]، والسابق واللاحق[٧]، رواية الآباء عن الأبناء[٨]، وغير ذلك.

والثالثة: فقرات تتعلق بما قبلها، فلم يوثقها اكتفاء بالتوثيق السابق، مثل "الصحيح لغيره"[٩].

ويتلوها حالة رابعة ليس لها ضابط، وهي نادرة في الكتاب، وهي عدم عزو القول لمصدر كتابي لقائله، مثل كلام البيهقي عن الأحاديث التي لا توجد في الدواوين المعروفة[١٠]، وكلمة الذهبي

[١] المرجع السابق، ص: ٣٢٤. وهذا المثال وسابقه أفدتُه من أطروحة الأستاذ عبد العزيز خلف، ص: ١٨٦.
[٢] عتر، منهج النقد، ص: ٩٦.
[٣] عتر، منهج النقد، ص: ٩٩.
[٤] تنظر حلقة بحث الأستاذ محمد حمزة بيطار، ص: ٢٩.
[٥] تنظر حلقة بحث الأستاذ محمد حمزة بيطار، ص: ٢٩، مع التنبيه إلى أنه جعل تلك المواضع الثلاثة للسنة فقط.
[٦] عتر، منهج النقد، ص: ١٥٤.
[٧] المرجع السابق، ص: ١٥٧.
[٨] المرجع السابق، ص: ١٥٨.
[٩] المرجع السابق، ص: ٢٦٧.
[١٠] المرجع السابق، ص: ٦٨.

المعروفة في عدم اجتماع اثنين من علماء هذا الشأن على توثيق ضعيف او تضعيف ثقة[١]، وكلام ابن حجر على ركة المعنى في الحديث الموضوع[٢]، وغير ذلك من مواضع نادر وجودها، وهذا سهو لا يخلو منه عمل بشري، والله تعالى أعلم.

المطلب الخامس: منهجه في الرَّدّ على الشبهات:

لئن تميز الكتاب بالرد على الأفكار الباطلة والشبهات المروج لها، فقد تميز أيضاً بالتفنن العلمي في تلك الردود، ووفِّق في الرد العلمي المنهجي بما لا يدع مجالاً للحيرة والريب.

- كان الرد على الشبهات الناتجة عن الآراء الاستشراقية أو غيرها على قسمين:

الأول: الرد الصريح المباشر: بعرض الرأي المبطل ثم الرد عليه مفصلاً، مثل القضايا التي ناقشها في خاتمة الكتاب، كتدوين الحديث الشريف، وشكلية علم المصطلح وغير ذلك.

الثاني: الرد غير المباشر: معلومات وأفكار مهمة أتت في سياقها العلمي المناسب، وهي مع ذلك تتضمن رداً قوياً على شبهة متوقعة، مثل العوامل التي ساعدت الصحابة – رضوان الله عليهم – على حفظ الحديث الشريف[٣]، ضمّن فيها كل سبب كان عاملاً مهماً في قوة حفظ الصحابة للحديث الشريف، سواء ما يتعلق بالبيئة، أو بالصلة بين الصحابة ورسول الله ﷺ، أو طبيعة الحديث النبوي نفسه، بما لا يدع مجالاً لأي شكّ أو ريب بعد ذلك.

- الموضوعية والإنصاف: كانت المنهجية العلمية هي رائد المؤلِّف في ردوده على الأباطيل المتعمَّد نشرها، فالحجة والبرهان سلاح ماضٍ استطاع المؤلِّف من خلاله نسف الدعاوى الباطلة، دون لجوء للأساليب العاطفية، والعبارات الإنشائية، فالدلائل العلمية الواضحة هي ما دحض به أي فرية أو شبهة دونما جموح ولا انحياز، ويكفي أن شبهة التأخر في تدوين الحديث الشريف والتي تثار الآن مرة أخرى، لن يجد الباحث لردها فوق ما ذكره المؤلِّف[٤]، اللهم إلا مزيداً من التفصيل، ولا نجد كلاماً خشناً قاسياً في الردّ إلا عندما يتطلب الأمر ذلك، حميةً للحق وحده، تجاه آراء لا قيمة لها في ميزان العلم، وليس هدف

---

[١] المرجع السابق، ص: ١٠١.

[٢] المرجع السابق، ص: ٣١٢.

[٣] ينظر المرجع السابق، ص: ٣٧ إلى ٣٩.

[٤] ينظر: عتر، منهج النقد، ص: ٤٩ و٥٠، و ٤٦٣ إلى ٤٦٦.

أصحابها سوى نشر الضلال مع فنون الكذب والغش، يقول مثلاً في معرض رده على فرية جولد تسيهر، والتي تتلخص في أن الرواة إنما استخدموا نسبة الكلام لرسول الله ﷺ؛ ليروجوا لما يشاؤون من بدع اعتقادية وآراء مذهبية، ومثّل لذلك بحديث من كتب الموضوعات! يقول: "وقد كنت فيما خلا من الزمن أتساءل عن هؤلاء الناقدين أن يكونوا اطلعوا في كتب الأحاديث الموضوعة والتالفة على بعض تلك الأحاديث التي يتذرعون بها فحسبوا بما أوتوا من السعة في علم الحديث أن هذه الكتب هي مصادر السنة النبوية؟! فقد –والله– وجدت ذلك واقعاً بهم على أفحش وضع وأبينه سقوطاً، حيث مخرقوا على العالم بحديث موضوع كذّبه المحدِّثون ونفوه منذ اللحظة الأولى لصدوره من آفكه!"[1]

المبحث الثالث: القيمة العلمية:

المطلب الأول: مزايا الكتاب:

أ- الابتكار:

إنَّ عنصر الابتكار من أهم العناصر التي تميّز البحث العلمي، ويقوّم بناء على توافره، وكان هذا العنصر واضحاً جلياً في كتاب "منهج النقد في علوم الحديث" من حيثيات كثيرة، أبرزها:

- التبويب والتقسيم:

إن حسن التبويب والتقسيم في هذا الكتاب كان ميزة عظيمة وعلامة فارقة، برز من خلالها كمال هذا العلم ودقة القائمين عليه، وكانت عاملاً مساعداً على استيعاب القارئ الأنواع كلها وربطها ببعضها مع الغاية منها، وبنظرة للفهرس يمكنه استحضارها. يقول العلامة الدكتور محمد محمد أبو شهبة: "فإن المؤلف الفاضل قد ابتكر في تقسيم وتنويع "علوم الحديث" أو "أصول الحديث" فصاغه صياغة جديدة، في نظرية علمية كاملة تبرز كمال هذا العلم ودقته، وتجعل الأنواع المتعلقة بكل جانب من الحديث مجتمعة في باب خاص، فجعل ما يتعلق بالمتن من أنواع علوم الحديث أو قواعد الحديث على حدة، وما يتعلق بالأسانيد على حدة، وما يجمع بين الأسانيد والمتون على حدة، بالإضافة إلى الدراسة التاريخية المبتكرة لأدوار هذا العلم، وكيف كان الحديث يحاط في كل عصر بما يكفل حفظه من الدس أو الخلط"[2].

[1] عتر، منهج النقد، ص: ٤٧٧.

[2] المرجع السابق، ص: ٨.

- فصول علمية جديدة:

كان ينعها ونضجها في هذا الكتاب، مثل: "أدوار علوم الحديث"[١]، ولعل من أوائل من كتب في موضوع مقارب جداً الدكتور محمد أبو زهو في كتابه "الحديث والمحدِّثون"[٢]، حيث كتب عن السنة المطهرة بوجه عام في أدوارها المختلفة كتابة مفصلة جامعة، يقول في ذلك: "هذا ولما كانت السنة النبوية قد تواردت عليها عصور مختلفة، وتدرجت في أطوار متباينة، ولكل طور منها طابعه الخاص؛ رأيت أن أرتب هذا الكتاب على مقدمة وسبعة أدوار وخاتمة"[٣]. وكتب في الخاتمة نبذة عن علم المصطلح، ومن الطبيعي أن تختلف تلك الأدوار عن أدوار علم المصطلح. أما بحث "أدوار علوم الحديث" في منهج النقد فقد كان خاصاً بعلوم الحديث أو علم المصطلح، قسم المؤلف المراحل التاريخية له إلى سبعة أدوار ذكر المرحلة الزمنية لكل منها، مع أهم المميزات والخصائص لكل مرحلة، وأبرز العلماء والمؤلفات في كل دور وآثار أولئك العلماء وتلك المؤلفات في تطور هذا العلم العظيم، مع توضيح كل ما يحتاج لتوضيح بما ينير العقل الحر ويزيل الشبه، ويظهر دقة العلماء المسلمين وتفردهم، وأن جهودهم تلك مستقاة من المنهج النبوي الكريم، مثل توضيح قوانين الرواية في عصر الصحابة، وكتابة الحديث الشريف، وغير ذلك.

- الأمثلة:

إضافة أمثلة جديدة لأنواع علوم الحديث كان من مميزات الكتاب، "وبذلك زاد في العلم زيادات أثرت هذا العلم وجعلته صالحاً للتجديد"[٤]، وهذا مما يوضح أنواع علوم الحديث وخاصة بالطريقة التي أسلفتها، "سهل له هذا اطلاعه على كتب الحديث ورواياته المشهورة، وهذا أمر يلمسه من يقرأ هذا الكتاب بتمعن"[٥].

ب- الشخصية العلمية المستقلة:

برزت الشخصية العلمية المتفردة للمؤلِّف - حفظه الله - في هذا الكتاب بشكل واضح للعيان، من خلال كل ما ذكرناه سابقاً، وكذلك من خلال ما يلي:

---

[١] المرجع السابق، ص: ٣٦.

[٢] ينظر: محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون، والكتاب كله كان قائماً على توضيحها، من ص: ٤٦ إلى ٤٤٤.

[٣] محمد أبو زهر، الحديث والمحدثون، ص: ٧.

[٤] عتر، منهج النقد، من تقريظ الشيخ أبو شهبة: ٨.

[٥] المرجع السابق، ص: ٨.

- الاستدلالات العقلية الفذة:

نجد في هذا الكتاب الفريد استدلالات مهمة غير مسبوقة، توصل القارئ إلى دقيق صنيع المحدثين والنقاد في صيانة حديث رسول الله ﷺ، يقول مثلاً بعد تعريف "الحديث الضعيف" وأنه ما فقد شرطاً من شروط الصحيح أو الحسن: "وهنا يتضح لنا احتياط المحدثين الشديد في شروطهم لقبول الحديث، حيث جعلوا مجرد فقد الدليل كافياً لرد الحديث والحكم عليه بالضعف، مع أن فقد الدليل ليس دليلاً محتملاً على الخطأ أو الكذب في رواية الحديث، مثل ضعف الحديث بسبب سوء حفظ الراوي وغلطه، مع صدقه وأمانته، فإنه لا يعني أنه قد أخطأ فيه حتماً، بل يحتمل أن يكون قد أصاب، لكن لما طرأ هذا التخوف القوي من وقوع الخطأ فيه حكمنا عليه بالرد. كذلك ضعف الحديث بسبب فقد الاتصال فإنه يضعف للجهالة بحال الواسطة المفقودة، فيحتمل أن يكون من الثقات وأن يكون من الضعفاء، وعلى فرض أنه ضعيف فإنه يحتمل أن يكون أخطأ فيه أو حرفه... فأخذ المحدِّثون بعين الاعتبار احتمال الاحتمال، وجعلوا ذلك قادحاً في قبول الحديث، وذلك غاية ما تكون الحيطة المنهجية في النقد العلمي"[1].

- الاستدراكات والتنبيهات:

إن الإفادة من المراجع القديمة والحديثة في الفن لهي مما يحسب لأي كتاب، شريطة ألا ينقاد لكل ما يكتب، فالمؤلف المتمكن هو الذي ينبه القارئ لمواضع الخطأ عندما يجد ذلك مهماً علمياً، وهذا ما نجده في هذا الكتاب على أتم وجه، ففيه نقدٌ لأخطاء لمؤلفين معاصرين مع بيان وجه ذلك ودليله، منها مثلاً قوله عن صحيفة سعد بن عبادة ﷺ: صحيفة سعد بن عبادة الصحابي الجليل (ت١٥هـ)، أخرج الترمذي في سننه عن ابن سعد به عبادة "وجدنا في كتاب سعد أن النبي ﷺ قضى باليمين والشاهد" ثم ذكر في الحاشية ما يلي: "وقد وهم من قال: ويروي البخاري أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله بن أبي أوفى، الذي كان يكتب الأحاديث بيده، فإن لفظ البخاري بسنده عن سالم أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله، وكان كاتباً له أن عبد الله بن أبي أوفى كتب إليه فقرأته أن رسول الله ﷺ قال: وهذا ظاهر في أن ابن أبي أوفى كتب إلى عمر بن عبيد الله، فمن أين جاء الزعم أن صحيفة سعد نسخة من صحيفة ابن أبي أوفى؟، ثم إن سعداً معروف بالكتابة منذ الجاهلية وهو أسبق إسلاماً ووفاةً، ولم يعرف

[1] عتر، منهج النقد، ص: ٢٨٧.

عبد الله بالكتابة في عهده ﷺ، فكيف يكون سعد هو الكاتب عنه، والأعجب منه أن بعض معاصرينا سرى عليه الوهم وأحال على صحيح البخاري بشرح السندي ص١٤٣ج٢. باب الصبر عند القتال – دون أن ينظر أو يتأمل لفظ رواية البخاري الذي ذكرناه..!!. "، أوردت النص بتمامه لأنه مثال على الغالب في الكتاب عند الاستدراك وهو إبهام من وقع في الخطأ، مع التعبير المهذب الرفيق، يقول الدكتور أبو شهبة في حديثه عن مزايا الكتاب: "الرد على بعض المؤلفين الذين ألفوا في هذا الفن، فلم يوافقوا الصواب، بعبارة عفة مهذبة، وبذلك سار على نهج أئمة الحديث في النقد من أمثال الإمام أحمد والبخاري ومسلم وغيرهم. وهذا من أحسن المناهج في النقد الموضوعي، وليس أدل على ذلك مثل ما ذكره في هامش ص٣٨٣[١] وهامش ص"٤٠٣"١"[٢].

ومع سمة العفة والترفق في النقد كان هناك صرامة واضحة وحزم شديد عندما يكون ثمة خطأ علمي له عواقبه، مثلاً يقول: "هذا وقد تنكب جادة الصواب بعض من نصب نفسه للحديث إذ ضعف حديث عبد الرزاق الذي في مصنفه في صلاة التراويح بأن عبد الرزاق قد اختلط، ليسلم له دعواه عدم مشروعية أدائها عشرين ركعة، فقد عرفت أن كتبه صحيحة، وإن التخليط أضر بما سمع منه مما كان يحدث به من حفظه. لكن الرجل ضحى بهذا الجامع العظيم من جوامع الحديث النبوي في سبيل فكرته التي يصر عليها"[٣].

- المصداقية والوفاء:

من بركة العلم نسبته لأهله، وهذا دأب أهل العلم والفضل، وهو عندما يكون مع الأقران أسمى وأنقى، يقول مثلاً: "أفدنا في بحث مراتب الجرح والتعديل وشرح ألفاظها من

[١] يقصد بذلك قول المؤلف – حفظه الله – في الحاشية: " أما قول بعض الأفاضل: "وكان الشافعي يرد مطلقا من عرف بالتدليس في الإسناد ولو مرة واحدة". أخذا من ابن كثير في اختصاره لعلوم الحديث. ففيه نظر والصواب المنصوص عليه في سائر مراجع هذا الفن هو ما ذكرنا أعلاه" وهي ص:٣٨٤، في طبعتي.

[٢] يقصد قول المؤلف: "ومن هنا فإنا لا نوافق بعض الكاتبين الأفاضل على قوله "ومن علماء الحديث من لا يرى بأسا في أن يكون المتواتر المعنوي في أوله آحاديا ثم يشتهر بعد الطبقة الأولى، ويستفيض، فيسلكون حديث «إنما الأعمال بالنيات» في عداد ما تواتر معنى، مع أنه لم يروه إلا عمر بن الخطاب، و لم يروه عن عمر إلا علقمة، و لم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي، و لم يروه عن التيمي إلا يحيى بن سعيد الأنصاري، وإنما طرأت له الشهرة من عند يحيى". فإن أحدا من المحدثين لم يقل بذلك وإنما نبه ابن الصلاح والنووي والسيوطي وغيرهم على هذا الحديث أنه ليس بمتواتر دفعا لتوهم تواتره بسبب كثرة رواته في الأزمنة المتأخرة فإن هذه الكثرة لم تستمر في كل الطبقات، فنبهوا على أنه ليسب بمتواتر لأنه لم يروه في كل طبقة عدد التواتر. وليس قصدهم أن أحدا من المحدثين يعتبر مثل هذا من المتواتر المعنوي كقاعدة عامة، فذلك ما لم يقله أحد، و لم يقصده أحد في علمنا". (عتر، منهج النقد، ص: ٤٠٦).

[٣] عتر، منهج النقد، ص: ٤٠٦.

تعليقات الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة على الرفع والتكميل، وقد اشتملت على فوائد كثيرة"[١]. ويقول عن "قواعد التحديث" للشيخ جمال الدين القاسمي: "كان في ذلك قدوة للكاتبين في هذا الفن من المعاصرين"[٢]. وهذا الأسلوب كما يدل على الرقي الأخلاقي، فإنما يدل أيضاً على الثقة المحمودة بعلمه وفكره وإنتاجه، على شخصية علمية متكاملة ناضجة تنسب الفكر والفضل لأهله دونما أي تحرج أو عناء.

- الصياغة اللغوية والأدبية:

من ميزات كتب المؤلِّف – حفظه الله – ذلك الجمع بين القديم والحديث ليس فقط في التحقيقات العلمية الدقيقة إنما في الصياغة واللغة أيضاً؛ فنجد المقدرة اللغوية العالية التي ساعدت على التعبير السليم عن أدق المسائل بالتكثيف والاختصار المعهود في كتب الأقدمين، مع ما يلزم من التوضيح والبيان الملائم لطلاب عصرنا هذا، بلغة فصيحة جزلة بليغة، دونما غموض ولا تكلف أو تعسف. يقول الدكتور أبو شهبة: "وما أشد حاجة طلاب العلم في الجامعات الإسلامية وغيرها إلى هذه التآليف المبسطة والمقدمة في أسلوب سهل، والتي تعالج ما ثار من شبهات حول هذا الفن. وقد قام المؤلف بذلك خير قيام"[٣].

ت– التكامل والانسجام:

أخذ المؤلِّف – حفظه الله – على عاتقه في هذا الكتاب تقريب علوم الحديث للأذهان، وتحبيبها للقارئ أيضاً، وذلك من خلال ربط الأفكار المتعلقة ببعض، وجعل هذا العلم كله وحدة فكرية متكاملة، ففي البداية كان الباب الأول وفيه التعريف العام بمصطلح الحديث وما يتعلق به، ثم بحث أدوار هذا العلم التاريخية، ثم الباب الثاني وهو عمن تحمل الحديث ومنه انطلقت الرواية (علوم رواة الحديث)، ثم الباب الثالث: (في علوم رواية الحديث)، ثم الرابع وهو أساس هذا العلم وغايته (في علوم الحديث من حيث القبول أو الرد)، وتتالت الأبواب متسلسلة بشكل منطقي؛ بحيث يصل القارئ لنهاية الكتاب مستوعباً أساسيات هذا العلم، هذا بوجه إجمالي، أما من الناحية التفصيلية فكانت الأمثلة مع شرحها الوافي خير مبيّن للنوع المطلوب أو الفكرة المقصودة،

[١] عتر، منهج النقد، ص: ١٠٨ ت١ في الطبعة (٣٦)، وهي غير موجودة في الطبعة الثالثة لدي! وقد أفدتها من حلقة محمد حمزة بيطار مشكوراً، وقارنت بالطبعة الثالثة المعدلة أو رقم (٣٦).

[٢] المرجع السابق، ص: ٧١.

[٣] المرجع السابق، ص: ٨.

يتلو ذلك بيان فوائد كثير منها، وذكر أهم الكتب المصنفة في كل نوع، ثم النتائج لكل فصل تلخص فكرته والهدف منه، وهكذا فقد طبق المؤلف خير تطبيق ما ذكره في مقدمته بقوله: "ثم ربطت كل نوع من أنواع علوم الحديث بالباب الذي أوردته فيه وبإطار العلم العام، أعني غاية العلم الأولى وهي "معرفة المقبول من المردود". وبذلك يظل الدارس على صلة بمعالم النظرية الأساسية، ويفيد في وضع كل قاعدة موضعها المناسب في مجال تطبيقها"[١].

ث- إبرازه كمال هذا العلم العظيم:

لعل من الصعوبة أن يتذوق القارئ الجمال والفن فيما يتعلق بالعلوم النظرية ذات الأفكار المتسلسلة، لكن هذا الكتاب يأخذ بيد القارئ ليتذوق جمالاً من نوع فريد، كأنه ينظر إلى لوحة فنية متناسقة الألوان دقيقة الصنع، وذلك بإبرازه كمال هذا العلم، واستناده للأدلة العقلية والنقلية، وكمال تطبيقه عند أئمته وأصحاب صنعته، ويعتبر الدكتور أبو شهبة من مزايا الكتاب: "إبرازه دقة تطبيق المسلمين لهذا المنهج النقدي الدقيق الكامل الشامل كل جوانب النقد، ودحضه مزاعم المستشرقين الذين تقوَّلوا الأقاويل الباطلة في هذا الموضوع، ودعم ذلك بالحجج القاطعة والبراهين الساطعة".

المطلب السادس: الانتقادات الموجهة إليه:

يقول الإمام البخاري: "قال ابن عباس ومجاهد: "ليس أحد بعد رسول الله ﷺ إلا يؤخذ من قوله ويُترك إلا رسول الله ﷺ"[٢]، وهذا عمدة الباحث الحرّ المنصف، إذن من الطبيعي أن توجه انتقادات للكتاب، وكفى بأي كتاب إتقاناً وحسناً أن تعد هفواته.

(أ) انتقادات موضوعية:

تنحصر في مسألة التوثيق، وأنه ثمة خلل في تخريج بعض الأحاديث الموجودة في السنن الأربعة لكنه لم يخرج من مظانها كلها، وهو نادر، ومثاله حديث: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ، إِلَّا الْمَقْبَرَةَ، وَالْحَمَّامَ»[٣]، فقد ذكره مثالاً لغريب بعض المتن، وذكر تخريجه من الترمذي فقط.

وكذلك ما أسلفته في منهجه في التوثيق، وهو إغفاله – نادراً – عزو القول لقائله ضمن كتبه، وله سبب في بعض المواضع، هو كون الكثير من الكتب المطبوعة الآن مخطوطاً آنذاك، إضافة لصعوبة

[١] المرجع السابق، ص: ١٧.

[٢] البخاري محمد بن إسماعيل الجعفي، القراءة خلف الإمام، ص: ١٤.

[٣] أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام، برقم: (٣١٧).

الحصول على تلك المخطوطات، بل يعتبر ما أفاده من مخطوطات أمراً هائلاً بالنسبة لتلك الحقبة الزمنية منذ ستة وأربعين عاماً، لم يكن العالَم فيها قرية صغيرة كما هو الحال الآن!

(ب) انتقادات غير موضوعية:

أي إنها إذا وزنت بميزان الحياد والتجرد العلمي سنجد أنها ليست محقة، وسأذكر أبرز ما اطلعت عليه:

- يقول الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في مقدمة كتابه "منهج النقد عند المحدِّثين: نشأته وتاريخه" متحدثاً عن كتاب "منهج النقد في علوم الحديث" بعدما ذكر ثناء الدكتور أبو شهبة على حسن التقسيم والتفصيل، يقول: "على كل ما عمله الدكتور نور الدين عِتْر هو أنه غيَّر تبويبَ مصطلح الحديث ثم سَمَّاه: منهجَ النقد في علوم الحديث".

والأمر الذي يلاحظ في كتابة نور الدين عِتْر أنه لم يفرق بين الأدوار المختلفة لمصطلح الحديث وخواص كل عصر منها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يفرق بين منهج النقد ونتيجة النقد، وما ذكره باسم منهج النقد ليس هو منهج النقد عند المحدثين الأوائل، بل هو منهج المتأخرين من المحدِّثين، الذي هو في الواقع نتيجة النقد عند المتقدمين"[١]. انتهى بحروفه.

إجمالاً: بجمل بسيطة هي عبارة عن دعوى بلا دليل نسف جهداً جباراً وعملاً فريداً، وهاكم التفصيل:

أما قول الأعظمي: "على كل ما عمله الدكتور نور الدين عِتْر هو أنه غيَّر تبويبَ مصطلح الحديث ثم سماه:منهج النقد في علوم الحديث"؛ فهو يجعل من أهم مقاصد التصنيف عند الأقدمين والمعاصرين كما أسلفت في المبحث الأول لا شيء، وكأنه نسي قول الحافظ ابن حجر عن "نخبة الفكر" ذاكراً أهم ميزاتها: "على ترتيب ابتكرته، وسبيل انتهجته..."[٢]، بل إن كل من أتى بعد ابن حجر أشاد بترتيبه المبتكر وتبويبه الجديد، يقول الدكتور إبراهيم محمد نور سيف بعدما تكلم عن جمالية بدء الحافظ كلامه بالخبر: "ولقد استوقفني كون الحافظ رحمه الله اختار لكتابه هذا: أن يّفْتَتِحَهُ –بعد خطبته ومقدمته – بالكلام عن (الخبر)، فصدّق ذلك عندي قولَهُ: (على ترتيب ابتكرته)، ولو لم يكن فيه من الابتكار إلا ما قدّمتُ بَيَانَهُ: لكان ابتكاراً رائعاً حَقِيقاً بالإشادة به"[٣]، ولعمري إن الناظر في "منهج النقد في علوم

[١] الأعظمي محمد مصطفى، منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، ص: ٧.

[٢] العسقلاني ابن حجر، نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، ص: ٤٠.

[٣] بحث بعنوان "نخبة الفكر دراسة عنها وعن منهجها" ضمن "مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة"، ص: ١٢٣.

الحديث" يجد فيه من العبقرية الفذة في الابتكار في حسن التبويب والترتيب ما هو حري فعلاً أن يكون موضع إفادة ودراسة.

وأما قوله: "والأمر الذي يلاحظ في كتابة نور الدين عِتْر أنه لم يفرِّق بين الأدوار المختلفة لمصطلح الحديث وخواص كل عصر منها"؛ فإني لا ينقضي عجبي منه؛ ولن أضع نموذجاً من ذلك البحث القيم عن "أدوار علوم الحديث" بل أحيل القارئ على الكتاب ذاته ليتعرف وينتفع من خلال قرابة الأربعين صفحة فيها تحديد دقيق جداً للأدوار ولخواصها وعلمائها والمؤلفات التي كتبت فيها، وكل ما يتعلق بها.

وأما قوله: "ومن جهة أخرى لم يفرق بين منهج النقد ونتيجة النقد، وما ذكره باسم منهج النقد ليس هو منهج النقد عند المحدثين الأوائل، بل هو منهج المتأخرين من المحدثين، الذي هو في الواقع نتيجة النقد عند المتقدمين"؛ فليت شعري إن لم تكن تلك المعلومات التي تأخذ بيد القارئ بتدرج نحو معرفة المقبول والمردود بالطريقة التي أسلفتها في الفقرة السابقة وغيرها إن لم تمثل منهج النقد فما هو منهج للنقد إذن!؟ ثم هل ينفك "منهج النقد" عن نتيجته انفكاكاً كلياً؟ وهل منهج المتقدمين يختلف بالكلية عن منهج المتأخرين؟؟ ورغم ذلك فالكتاب فيه بيان لما كان عليه المتقدمون مما يختلف عن منهج المتأخرين وهو بيان كافٍ وافٍ بالغرض الذي سيق لأجله[1].

- ثمة انتقادات شفهية وصلتني من بعض طلاب العلم، مفادها: أن الشيخ كان عليه في البداية أن يذكر كل التقاريظ، ويتساءلون بتعجب لِمَ لَمْ يُبرزها، ثم ينتقدون عدم إظهار أصحاب الأقوال المنقدة من المعاصرين، وكذلك بالنسبة لتخريج الأحاديث، والعزو والتوثيق، وبعض الأخطاء المطبعية.

أما بالنسبة للتقاريظ فمن يعرف المؤلِّفَ – حفظه الله – يعرف حرصَه على هضم النفس، وإن كان تقريظ الدكتور أبو شبهة قد استوفى مزايا الكتاب فربما رأى الشيخ أنه يُغني عن غيره.

وأما عدم ذكر أسامي المنتقَدة آراؤهم فهذا من مزايا الكتاب التي تضاف إليه، ثم إن الغاية هي نقد الفكرة لا التشهير بقائلها.

[1] على سبيل المثال: ص: ١١٤، وص: ٣٦٧ وص: ٤٥٤.

وأما بالنسبة للتخريج فالانتقاد في موضعه؛ على أنه ينبغي أن المؤلِّف لم يلتزم منهجاً محدداً في المقدمة لتخريج الأحاديث، فإلزامه ما لم يلتزمه ليس بسديد، والكتاب ليس أطروحة جامعية حتى يعامل معاملتها.

المطلب السابع: تلقِّي العلماء له بالقبول:

نال هذا الكتاب قبولاً عظيماً في الأوساط العلمية كلها، وأثنى عليه أهل العلم الراسخون، وأفاد منه الكثيرُ الكثير من طلاب الحديث الشريف، ومن أبرز ما يدل على ذلك:

١) يُدرَّس هذا الكتاب في المناهج الدراسية المقرَّرة في كثير من الجامعات العريقة، أذكر منها ما بلغني:

- كلية الشريعة "جامعة دمشق" للدراسات العليا.
- وكلية الشريعة في "جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية" بالرياض لطلاب الدراسات العليا.
- و"كلية الإمام الأوزاعي" في بيروت مرحلة الليسانس.
- و"جامعة طرابلس" بلبنان لطلاب الدراسات العليا شعبة الحديث.
- وبعض الكليات التابعة للأزهر في مصر.

وهكذا عَمَّ نفع هذا الكتاب وأصاب الناس منه خيراً كبيراً، بل إنه يقل وجود أطروحات لها صلة بالمصطلح ولا يكون هذا الكتاب ضمن مراجعها، فسبحان ذي الفضل العظيم.

٢) كان للكتاب وقعٌ عظيمٌ في نفوس العلماء الراسخين، ولاقى منهم كلَّ قبول واستحسان، ومن الأمثلة الكتابية لذلك:

- أن فضيلة الدكتور محمد عجاج الخطيب اعتبره أحدَ أهَمّ ثمانية عشر كتاباً في علم أصول الحديث منذ عهد القاضي الحسن بن عبد الرحمن الرَّامهرمزي (ت٣٦٠هـ) إلى يومنا هذا[١].
- وعدَّه فضيلةُ الدكتور بديع السيد اللَّحَّام ضِمن أهَمّ الكتب التي تمثِّل المرحلةَ الأخيرةَ في التصنيف في علوم الحديث بعد مرحلة الحافظ ابن حجر العسقلاني، مع كتاب الأستاذ الدكتور محمد السَّماحي "المنهج الحديث في علوم الحديث": "وقد كان لهما الفضل في ابتكار ما يمكن تسميته "الطريقة المنهجية" في التأليف في هذا العلم، حيث قسما علوم الحديث إلى أقسام، بين أفراد كل قسم من هذه الأقسام قاسم مشترك، فقسم في علوم

[١] ينظر: الخطيب محمد عجاج، لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، ص: ٢٢٠.

الرواة، وقسم في علوم الرواية، وقسم في أنواع الحديث من حيث القبول والرد، وقسم في علوم المتن... وهكذا"[١].

- كما ذكر تلميذُه الدكتور سيد عبد الماجد الغوري في كتابه "المنهج المفيد لطلب علم الحديث" ضِمْنَ الكتب المفيدة في علوم الحديث، تحت عنوان: "المنهج العلمي لقراءة كتب علوم الحديث"[٢].

خاتمة:

توصّلتُ من خلال دراستي لكتاب "منهج النقد في علوم الحديث" إلى عدة نتائج، أهَمُّها:

١) أنَّ الشيخ الدكتور نور الدين عتر أحد أبرز علماء الحديث في هذا العصر، ممن لاحظته العناية الربانية نسباً وسبباً وتوفيقاً في العلم والعمل، فكان له آثار علمية لا تمحوها الأيام.

٢) أنَّ التأليف في علوم الحديث قد مَرَّ بمراحل عديدة، كان آخرها مرحلة من الكتب المعاصرة التي قامت بإعادة رونق هذا العلم له بحيث يبدو للناس صافياً كجوهره نقياً كأصله، وتُزيل الأوهامَ والشبهات العالقة به في حُلَّةٍ تناسب أهلَ هذا الزمان.

٣) وأنَّ أبرز وأهَمَّ الكتب المعاصرة في علوم الحديث: كتابُ "منهج النقد في علوم الحديث" لفضيلة الشيخ الدكتور نور الدين عتر حفظه الله تعالى، فهو مبتكر التبويب والترتيب، وموفَّقٌ جداً في ذلك، مصادره كثيرة متنوعة مفيدة.

٤) وأنَّ منهج المؤلِّف في تأليف هذا الكتاب قائمٌ بالدرجة الأولى على انتقاء ما يتناسب مع الغاية الأساسية لعلم المصطلح، وهي "تمييز المقبول من المردود" في التعاريف وفي المسائل العلمية المختلف فيها، ولذلك اختصر بعضَ المسائل ولم يذكرها، وكان هنالك تجديد في الأمثلة مع شرحها شرحاً وافياً يبين الغرض منها ويوضح نوعها.

٥) وأنَّ مِن مزايا هذا الكتاب الجليل - ما خلا الابتكار والتجديد - بروز الشخصية العلمية المستقلة لمؤلِّفه بشكل ظاهر للعيان، والتكامل والانسجام بين كل الجزئيات الواردة فيه، وإبرازه للقارئ مقدار دقة هذا العلم ودقة تطبيق علماء المسلمين لقواعده. تلك المزايا وغيرها جعلت الكتاب مُقَرَّراً في أهَمّ الجامعات، حائزاً استحساناً عظيماً من المتخصصين الأفذاذ في هذا العلم، حفظ الله مؤلِّفَه، وألبسه ثوبَ العافية، وجعل في الأمة من يتشرف بخدمة وحي الله تعالى المتمثل في كتابه سبحانه، وحديث نبيه ﷺ. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

[١] اللحام بديع السيد، الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح، ص: ٢٣.

[٢] الغوري سيد عبد الماجد، المنهج المفيد لطلب علم الحديث، ص: ١١١.

المصادر والمراجع:

١) إبراهيم بن محمد نور سيف. **نخبة الفكر دراسة عنها وعن منهجها**. بحث نُشر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٢) ابن الأثير الجزري، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد. (١٣٩٢هـ/١٩٧٢م). **جامع الأصول من أحاديث الرسول**. تحقيق: عبد القادر الأرناؤط. دمشق: مكتبة البيان. ط١.

٣) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دمشق: مطبعة الصباح. ط٣.

٤) ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد. **هدي الساري مقدمة فتح الباري**. مصر: المنيرية. د.ت.

٥) ابن الصلاح الشهرزوري، أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين. (٢٠٠٨م). **علوم الحديث**. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دمشق: دار الفكر. ط ٣.

٦) ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **تفسير القرآن العظيم**. تحقيق: سامي بن محمد سلامة. الرياض: دار طيبة. ط٢.

٧) ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد الربعي القزويني. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **السنن**. الرياض: دار السلام. ط١.

٨) أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **السنن**. الرياض: دار السلام. ط١.

٩) أبو زهو، محمد محمد. **الحديث والمحدِّثون (أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية)**. القاهرة: المكتبة التوفيقية. د.ت.

١٠) الأعظمي، محمد مصطفى. **منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه**. الرياض: دار الكوثر. ط٣.

١١) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي. (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م). **القراءة خلف الإمام**. تحقيق: فضل الرحمن الثوري. باكستان: المكتبة السلفية. ط١.

١٢) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي. (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م). **الجامع**. الرياض: دار السلام. ط١.

١٣) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسنطيني. (١٩٤١م). **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**. بغداد: مكتبة المثنى. ط١.

١٤) الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله بن محمد. (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م). **معرفة علوم الحديث**. تحقيق: السيد معظم حسين. بيروت: دار الكتب العلمية. ط٢.

١٥) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. **الكفاية في علم الرواية**. تحقيق: أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني. المدينة المنورة: المكتبة العلمية. د.ت.

١٦) الخطيب، محمد عجاج. **لمحات في المكتبة والبحث والمصادر**. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٢٤.

١٧) خلف، عبد العزيز. (٢٠٠٧م). **الدكتور نور الدين عتر وجهوده في علوم الحديث**. عبد العزيز خلف. أطروحة ماجستير، جامعة دمشق.

١٨) الخن، مصطفى، واللحام، بديع السيد. (١٤٣١هـ/٢٠١٠م). **الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح**. دمشق. دار الكلم الطيب. ط٧.

١٩) الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. **التفسير الكبير مفاتيح الغيب**. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١.

٢٠) السباعي، مصطفى حسني. **السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي**. بيروت: المكتب الإسلامي. ط٣.

٢١) عتر، نور الدين الحلبي. (١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م).**أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال**. دمشق: دار اليمامة. ط٢.

٢٢) عتر، نور الدين الحلبي. (١٤٠٨هـ). **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**. بيروت: مؤسسة الرسالة. ط٢.

٢٣) عتر، نور الدين الحلبي. (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م). **منهج النقد في علوم الحديث**. دمشق: دار الفكر. ط٣.

٢٤) العراقي، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين. (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م). **الألفية وشرحها التبصرة والتذكرة**. تحقيق: الدكتور ماهر ياسين فحل وعبد اللطيف الهميم. بيروت: دار الكتب العلمية. ط١.

٢٥) العراقي، زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين. (١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م). **التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح.** تحقيق: الدكتور أسامة بن عبد الله خياط. بيروت: دار البشائر الإسلامية. ط٢.

٢٦) الغوري، سيد عبد الماجد. (١٤٣٨هـ/٢٠١٧م). **المنهج المفيد لطلب علم الحديث**. بيروت: دار ابن كثير. ط١.

٢٧) القاسمي، جمال الدين الدمشقي. **قواعد التحديث من فنون الحديث.** بيروت: دار الكتب العلمية. د.ت.

٢٨) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف الحزامي. (١٤١١هـ/١٩١٩م). **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ.** تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. بيروت: دار البشائر الإسلامية. ط٢.